القانون الدستوري العام

المبادئ العامة والنظم السياسية

الدكتور نزيه رعد

مدير كلية العلوم الاقتصادية وإدارة الأعمال في الجامعة اللبنانية - الفرع الثالث
عضو مجلس إدارة المجلس الوطني للبحوث العلمية في بيروت
أستاذ في القانون الدستوري - الجامعة اللبنانية
أستاذ القانون الدستوري في جامعة حلب - سابقاً

المؤسسة الحديثة للكتاب

جامعة أمحمد بوقرة - بومرداس
المكتبة الجامعية
Université M'Hamed Bougara-BOUMERDES

القانون الدستوري العام

المبادئ العامّة والنظم السياسيَّة

جامعة أمحمد بوقرة - بومرداس
Université M'hamed Bougara - Boumerdes
المكتبة الجامعية
رقم الجرد: 0094534

جامعة أمحمد بوقرة - بومرداس
Université M'hamed Bougara - Boumerdes
المكتبة الجامعية
رقم: 342/ رعد

الدكتور نزيه رعد

مدير كلية العلوم الاقتصادية وإدارة الأعمال في الجامعة اللبنانية – الفرع الثالث
عضو مجلس إدارة المجلس الوطني للبحوث العلميّة في بيروت
أستاذ في القانون الدستوري-الجامعة اللبنانية
أستاذ القانون الدستوري في جامعة حلب – سابقاً

المؤسسة الحديثة للكتاب
لبنان

فهرس الكتاب

الصفحة

- مقدمة. ٥
- خطة البحث. ٨

القسم الاول
الدولة والمبادئ الدستورية العامة. ٩

الفصل الاول
العناصر الاجتماعية والسياسية المكونة للدولة. ١٠

المبحث الاول : الشعب - الامة. ١٢
المطلب الاول : المفهوم الالماني للامة. ١٢
الفقرة الاولى : الامة - العرق. ١٢
الفقرة الثانية : اللغة. ١٣
الفقرة الثالثة : الدين. ١٣
المطلب الثاني : المفهوم الفرنسي للامة. ١٤
الفقرة الاولى : العنصر الاول - الاحداث الماضية. ١٤
الفقرة الثانية : العنصر الثاني - المصالح المشتركة. ١٥

المبحث الثاني : الارض. ١٥
المطلب الاول : نظرية الاقليم كمادة. ١٦
المطلب الثاني : نظرية الاقليم كموضوع . ١٦

الصفحة

المطلب الثالث : نظرية الاقليم كحدّ. ١٦

المبحث الثالث : السلطة والنظام. ١٧
المطلب الاول : الاصل التاريخي للسلطة. ١٨
المطلب الثاني : ميزات السلطة. ٢٠
الفقرة الاولى : سلطة الدولة سلطة مركزية. ٢٠
الفقرة الثانية : سلطة الدولة سلطة مدنية. ٢٠
الفقرة الثالثة : سلطة الدولة سلطة زمنية. ٢٠
الفقرة الرابعة : سلطة الدولة سلطة اكراه مادي. ٢١

الفصل الثاني : اشكال الدولة . ٢٢
المبحث الاول : الدولة الموحدة او البسيطة. ٢٢
المطلب الاول : المركزية الادارية. ٢٣
المطلب الثاني : اللامركزية الادارية. ٢٣
المطلب الثالث : تعدد التشريعات داخل الدولة الموحدة. ٢٤

المبحث الثاني : الدولة المركبة. ٢٤
المطلب الاول : الكونفدرالية. ٢٥

الفقرة الاولى : الكونفدرالية على صعيد العلاقات بين الدول الاعضاء. ٢٥
الفقرة الثانية : الكونفدرالية على صعيد العلاقات بين الدول الاعضاء. ٢٥
المطلب الثاني : الدولة الفيدرالية او الاتحادية. ٢٧
الفقرة الاولى : ميزات الدولة الفيدرالية. ٢٧
النبذة الاولى : وحدة الدولة الاتحادية على الصعيد الدولي. ٢٧

الصفحة

النبذة الثانية : الوحدة السياسية للدولة الاتحادية. ٢٨
الفقرة الثانية : مبادئ الدولة الاتحادية. ٢٨
النبذة الاولى : مبدا المساهمة. ٢٨
النبذة الثانية : مبدا الاستقلال. ٣٠
الفقرة الثالثة : مقارنة بين الدولة الفيدرالية والدولة الكونفدرالية. ٣٢
النبذة الاولى : شخصية الدولة. ٣٢
النبذة الثانية : اعضاء الدولة. ٣٢
النبذة الثالثة : النظام القانوني. ٣٢
الفقرة الرابعة : مقارنة بين الدولة الفيدرالية والدولة الموحدة ذات النظام اللامركزي. ٣٣
النبذة الاولى : من ناحية التشريع. ٣٣
النبذة الثانية : من ناحية ارادة الدولة. ٣٣
النبذة الثالثة : من ناحية الدستور. ٣٣
النبذة الرابعة : من ناحية ممارسة الاختصاصات. ٣٤

الفصل الثالث : اشكال الحكومات. ٣٥
المبحث الاول : الديمقراطية المباشرة – الحكومة المباشرة. ٣٦
المبحث الثاني : الديمقراطية التمثيلية – الحكومة التمثيلية او النيابية. ٣٧
المطلب الاول : الوكالة التمثيلية او الوكالة الشاملة. ٣٨
المطلب الثاني : الوكالة الالزامية او الوكالة المقيدة. ٣٩
المبحث الثالث : الديمقراطية شبه المباشرة – الحكومة شبه المباشرة. ٤٠

الصفحة

المطلب الاول : حق الاعتراض الشعبي. ٤٠
المطلب الثاني : الاستفتاء الشعبي. ٤١
الفقرة الاولى : الاستفتاء الدستوري. ٤١
الفقرة الثانية : الاستفتاء التشريعي. ٤٢
الفقرة الثالثة : الاستفتاء السياسي. ٤٢
المطلب الثالث : حق الاقتراح الشعبي التشريعي. ٤٣

الفصل الرابع : الاساليب الانتخابية . ٤٥
المبحث الاول : انواع الاقتراع. ٤٥
المطلب الاول : الاقتراع المقيد. ٤٦
المطلب الثاني : الاقتراع العام. ٤٧
المطلب الثالث : الانتخاب المباشر والانتخاب غير المباشر. ٤٨

المبحث الثاني : اساليب الانتخاب. ٤٩
المطلب الاول : نظام الاغلبية او الاكثرية. ٥٠
الفقرة الاولى : الانتخاب على دورة واحدة. ٥٠
الفقرة الثانية : الانتخابات على دورتين. ٥١
الفقرة الثالثة : نظام الانتخاب الفردي والانتخاب بالقائمة. ٥٢
النبذة الاولى : نظام الانتخاب الفردي. ٥٢
النبذة الثانية : نظام الانتخاب حسب القائمة او اللائحة. ٥٢
المطلب الثاني : نظام التمثيل النسبي. ٥٤

المبحث الثالث : كيفية توزيع المقاعد النيابية. ٥٦
المطلب الاول : اسلوب القاسم الانتخابي المتغير ٥٦

الصفحة

المطلب الثاني : اسلوب القاسم الانتخابي الثابت ٥٦
المطلب الثالث : كيفية توزيع البقايا. ٥٦
الفقرة الاولى : طريقة اكبر البقايا. ٥٧
الفقرة الثانية : طريقة اكبر القواسم او المتوسط الاعلى. ٥٨
الفقرة الثالثة : طريقة هوندت Hondt. ٥٩

الفصل الخامس : تعريف القانون الدستوري. ٦١
المبحث الاول : المدلول الاصطلاحي للقانون الدستوري. ٦١
المطلب الاول : المعيار الشكلي. ٦١
المطلب الثاني : المعيار الموضوعي. ٦٣

المبحث الثاني : علاقة الدستور بالسلطة والحرية. ٦٤
المطلب الاول : الدستور والانظمة الديمقراطية. ٦٥
المطلب الثاني : الدستور والانظمة السياسية السائدة. ٦٥
المطلب الثالث : التوفيق بين السلطة والحرية. ٦٦

الفصل السادس : نشأة الدساتير. ٦٧
المبحث الاول : الاساليب الديمقراطية لنشأة الدساتير. ٦٧
المطلب الاول : اسلوب الجمعية التأسيسية. ٦٧
المطلب الثاني : اسلوب الاستفتاء الدستوري. ٦٩
المبحث الثاني : الاساليب غير الديمقراطية لنشأة الدساتير. ٧٠
المطلب الاول : صدور الدستور عن طريق المنحة. ٧١
المطلب الثاني : صدور الدستور في شكل عقد. ٧٢

الفصل السابع : انواع الدساتير. ٧٤
المبحث الاول : الدساتير المدوّنة والدساتير غير المدوّنة. ٧٤

الصفحة

المطلب الاول : الدساتير المدونة. ٧٤

المطلب الثاني : الدساتير غير المدونة او الدساتير العرفية. ٧٥

المطلب الثالث : عناصر العرف الدستوري. ٧٧

الفقرة الاولى : العنصر المادي في تكوين العرف الدستوري. ٧٧

الفقرة الثانية : العنصر المعنوي في تكوين العرف الدستوري. ٧٨

المطلب الرابع : انواع العرف الدستوري. ٧٩

الفقرة الاولى : العرف المفسّر. ٧٩

الفقرة الثانية : العرف المكمل. ٧٩

الفقرة الثالثة : العرف المعدل. ٨١

النبذة الاولى : العرف المعدل بالاضافة. ٨١

النبذة الثانية : العرف المعدل بالحذف. ٨٢

المبحث الثاني : الدساتير المرنة والدساتير الجامدة. ٨٣

المطلب الاول : الدساتير المرنة. ٨٣

المطلب الثاني : الدساتير الجامدة. ٨٥

الفصل الثامن : تعديل الدساتير. ٨٨

المبحث الاول : السلطة المختصة بالتعديل ٨٨

المطلب الاول : سلطة البرلمان في التعديل. ٨٩

المطلب الثاني : سلطة الجمعية التأسيسية في التعديل. ٩٠

المطلب الثالث : السلطة الممنوحة للاستفتاء الشعبي. ٩٠

المبحث الثاني : اجراءات التعديل. ٩٠

الصفحة

المطلب الاول : مرحلة اقتراح التعديل واقراره. ٩١
الفقرة الاولى : اقتراح التعديل. ٩١
الفقرة الثانية : اقرار التعديل. ٩٢
المطلب الثاني : مرحلة اعداد التعديل واقراره بصيغته النهائية. ٩٣
الفقرة الاولى : اعداد التعديل. ٩٣
الفقرة الثانية : اقرار التعديل بصيغته النهائية. ٩٣

المبحث الثالث : نطاق التعديل. ٩٣
المطلب الاول : حظر تعديل بعض احكام الدستور. ٩٤
المطلب الثاني : خطر تعديل الدستور خلال فترة زمنية معينة. ٩٥
المطلب الثالث : القوة القانونية لهذه النصوص. ٩٥

الفصل التاسع : نهاية الدساتير. ٩٧
المبحث الاول : الاسلوب العادي لنهاية الدساتير. ٩٧

المبحث الثاني : الاسلوب الثوري لنهاية الدساتير. ٩٩
المطلب الاول : تعريف الثورة او الانقلاب. ١٠١
المطلب الثاني : الثورة الجزئية والثورة الشاملة. ١٠٢
المطلب الثالث : اثر الثورة على الدستور القائم. ١٠٣
المطلب الرابع : اثر الثورة على النصوص الدستورية المتعلقة بحقوق وحريات الافراد . ١٠٤
المطلب الخامس : اثر الثورة على القوانين العادية. ١٠٥

الفصل العاشر : سمو الدساتير. ١٠٧
المبحث الاول : السمو الموضوعي للدستور. ١٠٨

الصفحة

المطلب الاول : مظاهر السمو الموضوعي للدستور. ١٠٨
المطلب الثاني : النتائج المترتبة على السمو الموضوعي للدستور. ١٠٩
الفقرة الاولى : احترام مبدأ المشروعية. ١٠٩
الفقرة الثانية : منع تفويض الاختصاص . ١١٠

المبحث الثاني : السمو الشكلي للدستور. ١١١
المطلب الاول : مفهوم السمو الشكلي للدستور. ١١١
المطلب الثاني : التفرقة بين القوانين الدستورية والقوانين العادية. ١١٢
الفقرة الاولى : الاختلاف من حيث الموضوع. ١١٢
الفقرة الثانية : الاختلاف من حيث الشكل. ١١٣
المطلب الثالث : نتائج التفرقة بين القوانين الدستورية والقوانين العادية. ١١٣
الفقرة الاولى : ثبات القوانين الدستورية. ١١٣
الفقرة الثانية : عدم جواز تعارض القوانين الدستورية مع القوانين العادية. ١١٤
الفقرة الثالثة : عدم جواز الغاء القوانين الدستورية الا بقوانين دستورية مماثلة . ١١٤

المبحث الثالث : نظرية الضرورة. ١١٤

الفصل الحادي عشر : الرقابة على دستورية القوانين. ١١٧
المبحث الاول : الرقابة القضائية على دستورية القوانين . ١١٨
المطلب الاول : ممارسة الرقابة القضائية. ١١٨
الفقرة الاولى : الرقابة عن طريق الدعوى. ١١٩
الفقرة الثانية : الرقابة عن طريق الدفع. ١٢١

الصفحة

المبحث الثاني : الرقابة اللاقضائية على دستورية القوانين. ١٢٢
المطلب الاول : ممارسة الرقابة اللاقضائية. ١٢٣
الفقرة الاولى : هيئة الرقابة. ١٢٣
الفقرة الثانية : تحريك الرقابة. ١٢٤

القسم الثاني
فصل السلطات والنظم السياسية المعاصرة ١٢٧

مقدمة القسم الثاني ١٢٨

الفصل الثاني عشر : مبدا فصل السلطات والانظمة السياسية. ١٢٩
المبحث الاول : مبدأ فصل السلطات. ١٢٩
المبحث الثاني : النظام البرلماني. ١٣١
المطلب الاول : نشأة النظام البرلماني. ١٣١
المطلب الثاني : ميزات النظام البرلماني. ١٣٣
الفقرة الاولى : التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية. ١٣٣
الفقرة الثانية : المساواة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية. ١٣٤
الفقرة الثالثة : التأثير المتبادل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية. ١٣٥
النبذة الاولى : وسائل السلطة التنفيذية. ١٣٥
النبذة الثانية : وسائل السلطة التشريعية. ١٣٩

المبحث الثالث : النظام الرئاسي. ١٤٠
المطلب الاول : اركان النظام الرئاسي. ١٤١
الفقرة الاولى : انتخاب رئيس الدولة. ١٤١

الصفحة

الفقرة الثانيـة : الفصـل المطلـق للسـلطات والتـوازن بينها. ١٤٢

المطلب الثاني : اسباب عدم وجود التأثير المتبـادل بـين السلطات. ١٤٣

المبحث الرابع : النظام المجلسي. ١٤٤

الفصل الثالث عشر :النظام السياسي والدستوري في فرنسا. ١٤٧

المبحث الاول : النظام السياسي والدستوري في الجمهوريـة الثالثة. ١٤٨

المطلب الاول : تنظيم السلطات العامة في دستور ١٨٧٥. ١٤٩

الفقرة الاولى : السلطة التشريعية. ١٥٠

النبذة الاولى : مجلس النواب. ١٥٠

النبذة الثانية : مجلس الشيوخ. ١٥٠

الفقرة الثانية : السلطة التنفيذية. ١٥١

النبذة الاولى : رئيس الجمهورية. ١٥١

النبذة الثانية : الوزراء. ١٥٢

النبذة الثالثة : مجلس الوزراء. ١٥٢

الفقرة الثالثة : سير السلطات العامة. ١٥٣

النبذة الاولى : التعاون بين السلطات. ١٥٣

النبذة الثانية : التشريع. ١٥٣

النبذة الثالثة : اصدار القوانين. ١٥٤

النبذة الرابعة : المراسيم الاشتراعية. ١٥٥

الصفحة

المبحث الثاني : النظام السياسي والدستوري في الجمهورية الرابعة. ١٥٦
المطلب الاول : دستور ٢٧ تشرين الاول عام ١٩٤٦. ١٥٦
الفقرة الاولى : مضمون دستور ٢٧ تشرين الاول عام ١٩٤٦. ١٥٧
الفقرة الثانية : برلمانية النظام. ١٥٨

المطلب الثاني : سير العمل بين السلطات العامة. ١٥٩
الفقرة الاولى : التشريع. ١٥٩
الفقرة الثانية : دور مجلس الجمهورية. ١٥٩
الفقرة الثالثة : العلاقات بين السلطات. ١٦٠

المبحث الثالث : النظام السياسي والدستوري في الجمهورية الفرنسية الخامسة. ١٦١
المطلب الاول : السلطة التنفيذية. ١٦٢
الفقرة الاولى : رئيس الجمهورية. ١٦٣
النبذة الاولى : كيفية انتخاب رئيس الجمهورية. ١٦٣
البند الاول : نظام الترشيح. ١٦٣
البند الثاني : النظام الانتخابي. ١٦٤

النبذة الثانية : صلاحيات رئيس الجمهورية. ١٦٥
البند الاول : الصلاحيات التي يمارسها رئيس الجمهورية منفردا. ١٦٦
البند الثاني : الصلاحيات التي يمارسها رئيس الجمهورية بالاشتراك مع الحكومة. ١٦٩

الفقرة الثانية : الحكومة. ١٧١

الصفحة

النبذة الاولى : تنظيم الحكومة. ١٧١
النبذة الثانية : تعيين الحكومة. ١٧٢
النبذة الثالثة : صلاحيات الحكومة. ١٧٣
البند الاول : الصلاحيات الخاصة بالحكومة. ١٧٣
البند الثاني : الصلاحيات الخاصة بالوزير الاول. ١٧٤

المطلب الثاني : البرلمان ١٧٥
الفقرة الاولى : انتخاب البرلمان. ١٧٥
النبذة الاولى : انتخاب اعضاء الجمعية الوطنية. ١٧٥
النبذة الثانية : انتخاب اعضاء مجلس الشيوخ. ١٧٦

الفقرة الثانية : التنظيم الداخلي للبرلمان. ١٧٧
النبذة الاولى : مكتب المجلس. ١٧٧
النبذة الثانية : اللجان البرلمانية. ١٧٨
النبذة الثالثة : الحصانة النيابية والتعويض البرلماني. ١٧٨
النبذة الرابعة : سير العمل في البرلمان. ١٧٩

الفقرة الثالثة : صلاحيات البرلمان. ١٨٠
النبذة الاولى : الاجراءات التشريعية. ١٨٠
النبذة الثانية : العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية ١٨٢

المطلب الثالث : المجلس الدستوري. ١٨٥
الفقرة الاولى : تركيب المجلس الدستوري. ١٨٥
الفقرة الثانية : صلاحيات المجلس الدستوري. ١٨٥
المطلب الرابع : المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ١٨٧

الصفحة

الفقـــرة الاولى : تركيـــب المجلـــس الاقتصـــادي والاجتماعي. ١٨٨
الفقـرة الثانيـة :صلاحيـات المجلـــس الاقتصـادي والاجتماعي. ١٨٩
المطلب الخامس : المحكمة العليا. ١٨٩
الفقرة الاولى : تركيب المحكمة العليا. ١٩٠
الفقرة الثانية : صلاحيات المحكمة العليا. ١٩٠

الفصـل الرابـع عشـر : النظـام السياسـي والدسـتوري في بريطانيا. ١٩٢
المبحـث الاول : عنـاصر النظـام السياسـي والدســتوري في بريطانيا. ١٩٣
المطلب الاول : نظام الانتخاب. ١٩٤
المطلب الثاني : الثنائية الحزبية. ١٩٦

المبحث الثاني : المؤسسات الدستورية في بريطانيا. ١٩٨
المطلب الاول : السلطة التشريعية – البرلمان. ١٩٨
الفقرة الاولى : مجلس العموم. ١٩٨
النبذة الاولى : النظام الانتخابي. ١٩٨
النبذة الثانية : رئيس المجلس. ٢٠٠
النبذة الثالثة : لجان المجلس . ٢٠١
النبذة الرابعة : صلاحيات مجلس العموم. ٢٠٢

الفقرة الثانية : مجلس اللوردات. ٢٠٣
النبذة الاولى : تنظيمه وتركيبه . ٢٠٣
النبذة الثانية : اختصاصاته . ٢٠٤

الصفحة

المطلب الثاني : السلطة التنفيذية . ٢٠٥
الفقرة الاولى : العرش . ٢٠٥
النبذة الاولى : تنظيم العرش . ٢٠٥
النبذة الثانية : صلاحيات الملك . ٢٠٦

الفقرة الثانية : الحكومة. ٢٠٧
النبذة الاولى : تركيب الحكومة وتاليفها . ٢٠٧
النبذة الثانية : صلاحيات الحكومة. ٢٠٩

الفصل الخامس عشر : النظام السياسي والدستوري في الولايات المتحدة الاميركية. ٢١٢
المبحث الاول : الميزات الرئيسية للمجتمع الاميركي. ٢١٢
المطلب الاول : الحياة الاجتماعية والاقتصادية. ٢١٣
الفقرة الاولى : القطاع العام. ٢١٣
الفقرة الثانية : التطور التكنولوجي والمجتمع الاستهلاكي. ٢١٤
المطلب الثاني : الحياة الايديولوجية والثقافية. ٢١٦
الفقرة الاولى : الايديولوجية الاميركية. ٢١٦
الفقرة الثانية : التقاليد الثقافية الاميركية. ٢١٧

المبحث الثاني : المؤسسات السياسية والدستورية في الولايات المتحدة. ٢١٨
المطلب الاول : نشأة المؤسسات الاميركية. ٢١٨
المطلب الثاني : الاتحاد الكونفدرالي ودستور ١٧٨٧. ٢٢٠

المبحث الثالث : العناصر المكونة للنظام السياسي الاميركي. ٢٢١

الصفحة

المطلب الاول : ميزات الدستور الاميركي. ٢٢١
الفقرة الاولى : عملية التعديل. ٢٢١
الفقرة الثانية : مختلف التعديلات. ٢٢٢
الفقرة الثالثة : الميزات العامة للفيدرالية الاميركية. ٢٢٤
النبذة الاولى : الصفات العامة للفيدرالية الاميركية. ٢٢٤
النبذة الثانية : المؤسسات السياسية في الدول الاعضاء. ٢٢٥
البند الاول : المجالس التشريعية. ٢٢٥
البند الثاني : السلطة التنفيذية في الولايات . ٢٢٥
٢٢٦

المطلب الثاني : الاحزاب الاميركية ودورها الانتخابي.
الفقرة الاولى : الثنائية الحزبية والتنظيم الحزبي. ٢٢٦
الفقرة الثانية : الدور الانتخابي للاحزاب الاميركية. ٢٢٨

المبحث الرابع : اركان النظام الدستوري في الولايات المتحدة. ٢٣٠
المطلب الاول : السلطة التشريعية : الكونغرس. ٢٣٠
الفقرة الاولى : مجلس النواب. ٢٣٠
الفقرة الثانية : مجلس الشيوخ . ٢٣١
الفقرة الثالثة : العمل التشريعي للكونغرس. ٢٣١
النبذة الاولى : تنظيم الكونغرس. ٢٣١
النبذة الثانية : صلاحيات الكونغرس. ٢٣٢

المطلب الثاني : السلطة التنفيذية : الرئيس. ٢٣٤
الفقرة الاولى : انتخاب الرئيس. ٢٣٤

الصفحة

النبذة الاولى : اختيار مرشحي الحزبين : المرحلة الاولى . ٢٣٥
النبذة الثانية : انتخاب الناخبين الرئاسيين : المرحلة الثانية. ٢٣٥
النبذة الثالثة : انتخاب الرئيس : المرحلة الثالثة. ٢٣٦

الفقرة الثانية : تنظيم الرئاسة. ٢٣٧
النبذة الاولى : الوزارة. ٢٣٨
النبذة الثانية : الاجهزة المرتبطة بالرئيس. ٢٣٨

الفقرة الثالثة : صلاحيات الرئيس. ٢٣٩

الفقرة الرابعة : العلاقة المتبادلة بين الرئيس والكونغرس. ٢٤٠
النبذة الاولى : وسائل تأثير الرئيس على الكونغرس. ٢٤٠
النبذة الثانية : وسائل تأثير الكونغرس على الرئيس. ٢٤١

المطلب الثالث : نائب الرئيس . ٢٤٢

المطلب الرابع : السلطة القضائية : المحكمة العليا. ٢٤٣
الفقرة الاولى : تنظيم المحكمة العليا. ٢٤٣
الفقرة الثانية : صلاحيات المحكمة العليا. ٢٤٤

الفصل السادس عشر : النظام السياسي والدستوري في جمهورية المانيا الاتحادية. ٢٤٦
المبحث الاول : القانون الاساسي. ٢٤٧

الصفحة

المطلب الاول : الحقوق الاساسية. ٢٤٨
المطلب الثاني : اسس النظام الذي تقوم عليه الدولة. ٢٤٩
المطلب الثالث : تعديل القانون الاساسي . ٢٥٠

المبحث الثاني : النظام الفيدرالي والولايات . ٢٥٠
المطلب الاول : مزايا النظام الفيدرالي في المانيا . ٢٥١
المطلب الثاني : صلاحيات الولايات. ٢٥٢
المطلب الثالث : الادارة الذاتية المحلية. ٢٥٤

المبحث الثالث : الاحزاب والانتخابات. ٢٥٥
المطلب الاول : الاحزاب في البرلمان الاتحادي . ٢٥٥
المطلب الثاني : شرط الخمسة بالمئة. ٢٥٦
المطلب الثالث : نظام الانتخاب . ٢٥٦

المبحث الرابع : الهيئات الدستورية في جمهورية المانيا الاتحادية. ٢٥٧
المطلب الاول : الرئيس الاتحادي. ٢٥٨
المطلب الثاني : البرلمان الاتحادي (البند ستاغ) ٢٥٩
المطلب الثالث : مجلس الولايات . ٢٦٠
المطلب الرابع : الحكومة الاتحادية. ٢٦١
المطلب الخامس : المحكمة الدستورية الاتحادية. ٢٦٢

الفصل السابع عشر : النظام السياسي والدستوري في سويسرا. ٢٦٤
المبحث الاول : مراحل الوصول الى الفيدرالية. ٢٦٤
المبحث الثاني : المؤسسات السياسية السويسرية . ٢٦٦
المطلب الاول : المؤسسات الفيدرالية . ٢٦٦

الصفحة

الفقرة الاولى : الجمعية الفيدرالية . ٢٦٦
النبذة الاولى : المجلس الوطني . ٢٦٦
النبذة الثانية : مجلس المقاطعات او الولايات او الكانتونات. ٢٦٧
النبذة الثالثة : صلاحيات الجمعية الفيدرالية. ٢٦٧

الفقرة الثانية : المجلس الفيدرالي . ٢٦٨
النبذة الاولى : تأليفه. ٢٦٨
النبذة الثانية : صلاحيات المجلس الفيدرالي . ٢٦٨

الفقرة الثالثة : العلاقة بين الجمعية والمجلس الفيدراليين . ٢٦٩
النبذة الاولى : وسائل تأثير الجمعية على المجلس . ٢٦٩
النبذة الثانية : وسائل تأثير المجلس على الجمعية. ٢٦٩

الفقرة الرابعة : المحكمة الفيدرالية . ٢٧٠

المطلب الثاني : مؤسسات المقاطعات او الكانتونات. ٢٧١

المطلب الثالث : مؤسسات الديمقراطية . ٢٧٢
الفقرة الاولى : الديمقراطية المباشرة . ٢٧٢
الفقرة الثانية : الديمقراطية نصف المباشرة. ٢٧٢
٢٧٤

مصطلحات سياسية ودستورية وقانونية. ٢٧٨
مراجع كتاب القانون الدستوري العام . ٢٨٣
فهرس الكتاب.